رد على رئيس وزراء أثيوبيا

بقلم : د.أحمد حسن دحلي

القى رئيس الحكومة الاثيوبية هيلي ماريام دسالين خطابا في البرلمان الاثيوبي في السابع من يوليو 2015 " يهدد " فيه ارتريا خلف ذرائع واهية، وذلك في سياق الهروب من مشاكل اثيوبيا المتراكمة وبغية ذر الرماد على سياسة اثيوبيا القمعية داخليا والتوسعية خارجيا، وجعل ارتريا شماعة يعلق عليها ازمات اثيوبيا البنيوية، وبغية اسداء خدمة للوكيل. وقبل الرد على " تهديدات " اثيوبيا سنقدم قراءة سريعة للحالة النفسية والذهنية لدسالين، وملخصا لتحليل الوضع الداخلي الاثيوبي كتبه باحث فرنسي، يليه عرض موجز لتحليل سياسة اثيوبيا الاقليمية سطره كاتب مصري.

أولا: **الحالة النفسية والذهنية لرئيس الوزراء الاثيوبي**

افادت مجلة " رسالة المحيط الهندي " الفرنسية في عددها رقم 1404 الصادر في 29 مايو 2015، بأن رئيس وزراء اثيوبيا تعرض لإنتقادات حادة خاصة بالسياسات التي اعتمدها وذلك في اجتماع تقييم داخلي فأغرورقت عيناه قبل ان

يجهش بالبكاء ويذرف الدموع. ويبدو الآن يريد ان يثبت بأنه على قدر المسؤولية ورجل دولة لا يتردد في الاقدام على عمل عسكري ضد ارتريا غير محسوب العواقب، ولكنه يبدو إنه غير واع بأن هذه المرة سيذرف دما وليس دموعا. ومن طرفنا ننصحه ان يتأمل جيدا مغامرة أستاذه ملس زيناوي، رئيس وزراء اثيوبيا السابق والراحل، العسكرية في عام 1998 والتي كلفت الجيش الاثيوبي ما يربو على 70 الف قتيل مقابل 19 الف شهيد ارتري حسبما تؤكد وثائق الحرب " الحدودية " بين البلدين، وذلك قبل اقدامه على مغامرة عسكرية جديدة، ستكون بمثابة عملية انتحارية ليس إلا.

ثانيا: **الوضع الداخلي الاثيوبي**

1 ـ كتب الباحث الفرنسي رينيه لوفور الخبير بالشؤون الاثيوبية في الثامن من يوليو الجاري مقالة تحليلية في الوقع الاليكتروني " الديمقراطية المفتوحة " [1]

جاء فيها:

1 ـ " كانت المعارضة الاثيوبية تحتل مقعدا واحدا في البرلمان السابق، وفي الانتخابات الاخيرة [التي جرت في مايو المنصرم] خسرت مقعدها الوحيد. ونالت المعارضة ثلاثة مقاعد برلمانية اقليمية من أصل 1987 مقعدا "هذه هي الديمقراطية التي يتبجح بها نظام اقلية الاقلية الويانية الحاكم في أثيوبيا.

2 ـ " ربع سكان اثيوبيا يرزح تحت خط الفقر " بينما النظام الاثيوبي لا يكف الحديث عن " طفرات " اقتصادية كبيرة حققها في الآونة الاخيرة.

3 ـ " عشرات الالاف من الاثيوبيين يهاجرون البلاد بصورة سرية عبر البحر الاحمر والابيض نتيجة استفحال البطالة بين الخريجين الجدد." ويتحدث النظام عن انجازات تنموية حققها تعتبر نموذجية على صعيد القارة الافريقية !

4 ـ نقل رينيه لوفور عن سبحت نقا، احد قادة الجبهة الشعبية لتحرير تجراي التاريخيين ، قوله ان هذه الجبهة غدت محكومة بـ " الفساد وسوء الحكم وانعدام

الشفافية." وبحكم انها تمثل العمود الفقري لنظام الوياني، فإن الرسالة واضحة، وهي أبلغ من أي شرح أو تعليق.

ثانيا: **سياسة اثيوبيا الاقليمية**

.1 ـ كتب الباحث المصري د. أيمن شبانة في مجلة " السياسة الدولية " المصرية الصادرة في يوليو الحالي مقالا تحليليا بعنوان " أثيوبيا وتهديد الامن القومي العربي " ورد فيه:

1 ـ" ظلت اثيوبيا حريصة على تقديم نفسها بحسبانها الحليف الاقليمي القادر على خدمة المصالح الدولية في المنطقة، لا سيما المصالح الخاصة بمحور واشنطن ـ تل أبيب."

2 ـ " اضعاف الدولة في الصومال: تحرص اثيوبيا بشكل دائم الى ايجاد صومال مقسم الى دويلات، أو صومال به نظام مركزي قائم على توازنات هشة، تجعل درجة اعتماده على اثيوبيا كبيرة، وذلك حتى لا ينشأ فيها نظام مركزي قوي."

3 ـ الهيمنة على اقتصاد جيبوتي: كبلت اثيوبيا جيبوتي بالعديد من الاتفاقيات التي تتيح لها استخدام موانئها ومن ذلك اتفاقية 2002 التي قبلت بموجبها جيبوتي بمنح اثيوبيا فرصة دائمة للوصول الى البحر، وطريقا من دون عوائق لنقل البضائع والسلع، والاستفادة من ميناء جيبوتي، وخدمات الشحن والمرور، والمسائل الاخرى ذات الصلة."

4 ـ " تدخلت اثيوبيا عسكريا ـ بدعم امريكي كامل ـ للإطاحة بإتحاد المحاكم الاسلامية في ديسمبر 2006."

5 ـ " تنفيذ المخططات الامريكية في القرن الافريقي: سعت أثيوبيا الى تقديم نفسها بحسبانها الحليف الاقليمي القادر على تنفيذ المخططات الامريكية الرامية الى اعادة ترتيب أوضاع القرن الافريقي."

6 " على ضوء ما تقدم، يمكن القول إن اثيوبيا تشكل أحد مصادر تهديد الامن القومي العربي،" بل يمكن التأكيد على إنها وفي المقام الاول تهدد امن وسلام واستقرار دول القرن الافريقي.

ثالثا: **الرد على " الاتهامات " الاثيوبية الباطلة**

زعم رئيس وزراء اثيوبيا هيلي ماريام دسالين ان ارتريا " تزعزع امن واستقرار اثيوبيا والمنطقة. وان اثيوبيا لن تسكت على ذلك وستتخذ الاجراءات المناسبة." واشار الى ما اسماه " معاناة الشعب الارتري".

1 ـ لكي نبدأ من النقطة الاخيرة، ان احدا لم يعد اليوم يجهل بان الشعب الارتري عانى ولا يظل يعاني من سياسات الانظمة الاثيوبية الاستعمارية والتوسعية التي تعاقبت على سدة الحكم في اديس ابابا منذ عهد الامبرطور هيلي سلاسي لغاية عهد هيلي ماريام دسالين مرورا بعهدي منجستو هيلي ماريام وملس زيناوي، وان رئيس وزراء اثيوبيا هو آخر ما يمكنه الحديث عن وضع الشعب الارتري الذي تحتل قواته اجزاء من التراب الارتري مشردة الالاف من الارتريين وحائلة دون عودتهم الى ديارهم التي قامت القوات الاثيوبية بنهبها وتدميرها ابان الحرب التي اشعلتها في عام 1998 بحجة " خلاف حدودي ".

وفي هذا الصدد ثمة سؤال يطرح نفسه على رئيس الحكومة الاثيوبية ألا وهو هل يا ترى قد تغير لون عيون الارتريين هذه المرة، حتى تقع في ولعهم الى درجة لا ولن يصدقك فيها أحد، وذلك لسبب في غاية البساطة وهو ان لعبتك الطفولية لا ولن تنطلي على أحد، بحكم ان اوراقك الحالكة مكشوفة وأجندة وكلائك الفوضوية مفضوحة.

2 ـ الشعب الارتري الذي عرف كيف ينتزع حريته بعد نصف قرن من نضال سياسي وعسكري ـ 1941 ـ 1991 ـ ضد الانظمة الاستعمارية الاثيوبية وحلفائها من الغربيين والشرقيين، وصان سيادته على مدى ثلاث سنوات من *الحرب "الحدودية "* ـ 1998 ـ 2000 ـ التي فرضت عليه من قبل النظام الذي تتولى رئاسته، ليس بحاجة اليك والى من هم على طينتك والى أي من كان لمعالجة

قضاياه. وان سياسات نظامك وأنظمة اسلافك هي التي تسببت ولا زالت تتسبب في معاناة الشعب الارتري مثل تسببها في معاناة الشعب الصومالي وشعوب اثيوبيا جمعاء.

3 ـ ارتريا ليست البلد الوحيد الذي عاني ويعاني من السياسة الاستعمارية والتوسعية الاثيوبية على مدى التاريخ الحديث والمعاصر، بحكم ان معظم دول الجوار عانت الامرين من انظمة حكم الجارة الاثيوبية، لدرجة ان الامر وصل بها بغزو واحتلال الصومال نهارا جهار في 26 ديسمبر 2006 أمام مرأى ومسمع العالم الذي لاذ بالصمت الرهيب، بخلاف دولة ارتريا التي ادانته بحدة وبشدة.

4 ـ ترفض الحكومة الاثيوبية السابقة والحالية قبول قرار مفوضية ترسيم الحدود الارترية ـ الاثيوبية النهائي والملزم والصادر في 13 ابريا 2002، وتحول دون تطبيع العلاقة الدبلوماسية بين البلدين، وتعمل وبكل السبل لمد أمد حالة اللاسلم واللاحرب بين ارتريا واثيوبيا لجعلها شماعة الهروب الى الامام من ازماتها الداخلية المزمنة من ناحية، وبغية زعزعة امن وسلام واستقرار ارتريا من ناحية ثانية، وخدمة للأجندة الامريكية في ارتريا وفي عموم المنطقة من ناحية ثالثة. ورغم ذلك تجرؤ على الحديث عن السلام مع ارتريا!

5 ـ قال رئيس وزراء اثيوبيا انه يريد " السلام " ونحن نقول له اذا كنت حقا تريد السلام فعليك:

5 ـ 1 ـ الالتزام باتفاقيتي الجزائر وقبول وتنفيذ قرار مفوضية ترسيم الحدود الارترية ـ الاثيوبية من دون قيد أو شرط.

5 ـ 2 ـ الانسحاب من الارضي السيادية الارترية بما فيها بادمي التي تحتلها قواتك خارقة كل القوانين الدولية.

5 ـ 3 ـ احترام السيادة الارترية والكف عن التدخل في شؤونها الداخلية.

5 ـ 4 ـ وضع حد لجميع انواع الاستفزازات السياسية والعسكرية.

6 ـ ان " تهديدات " رئيس الوزراء الاثيوبي هيلي ماريام دسالين لإرتريا ليست الاولى من نوعها ولن تكون الاخيرة، بدليل ان منذ صدور قرار مفوضية ترسيم الحدود بين البلدين قبل عقد وثلاث سنوات، دأبت الحكومة الاثيوبية في عهد ملس زيناوي بتكرر عين " التهديدات "، وها هي نفس الاسطوانة المشروخة والسمجة يكررها دسالين بصورة مملة لكي تكشف مرة أخرى عن العجز اكثر مما توحي على القدرة.

7 ـ على عكس ما زعم رئيس وزراء اثيوبيا، فإن الحكومة الارترية ومنذ فجر التحرير في عام 1991 ولغاية الساعة كانت ومازالت وستظل تعمل من اجل احلال السلام والامن والاستقرار في منطقة القرن الافريقي وفي جنوب حوض البحر الاحمر. وان حكام اثيوبيا يعلمون جيدا قبل سواهم دور ارتريا في حل الخلافات الاثيوبية ـ الاثيوبية، ولكم ما العمل اذا ما باتوا جاحدين ويعضون الايدي التي اطعمتهم ويعبثون بمقابر الشهداء الذين لعبوا دورا حاسما في اسقاط نظام الدرق وفي تبوؤهم مقاليد السلطة في أديس أبابا.

8 ـ لقد بلغت عجرفة النظام الحاكم في اثيوبيا لدرجة انه بات يتحدث عن تغيير النظام في ارتريا، ثم لا يلبث وان يتطاول على الحكومة الارترية الصابرة والصبورة، ولكنه عليه ان يعلم بأن للصبر حدود.

9 ـ يحتضن النظام الاثيوبي ويمول ويدرب ويسلح نهارا جهارا بعض العناصر من الارتريين الذين لفظتها حركة الثورة الارترية ابان حرب التحرير وغيرهم من الاستسلاميين والاسلامويين والفئويين والجهويين خارقا مواثيق الايغاد والاتحاد الافريقي ودول عدم الانحياز والامم المتحدة، ثم لا يرف له جفن في الحديث عن مبدأ عدم التدخل في شؤون الغير الداخلية.

10 ـ لا يكف النظام الاثيوبي ووكيله على افتعل ازمات مع ارتريا من العدم للزج بها في اتون معارك ثانوية بغية الهائها عن مشاريعها التنموية الاستراتيجية، ولكن هيهات، فهما يحرثان في البحر، فدولة ارتريا لا ولن تنجرف وراء متاهاتهما.

11 ـ حتى متى سيهرب النظام الاثيوبي من مشاكله الداخلية البنيوية بإفتعال الازمات الخارجية وبكيل الاتهامات المجانية؟ سؤال جدير بالطرح، والاجابة عليه قد لا تطول!

11 ـ صحيح ان " تهديدات " رئيس الحكومة الاثيوبية لا تعدو ان تكون من باب الاستهلاك المحلي والدولي، ولكن على المجتمع الدولي ان يتحمل مسؤوليته التاريخية والسياسية ويضع حدا لسياسة النظام الاثيوبي المراهقة والمتهورة والقائمة على اللعب بالنار التي ستحرق أولا ايديه قبل أن تمتد الى سائر أجزائه وتعم المنطقة.

11 يونيو 2015

1 – Open Democracy